بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الوطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية

جامعة محمد بوضياف –المسيلة–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

يومي: 04 و05 فيفري 2019

د. نجوى سعودي	د. فيروز قطاف	أ. ريمة بلفيطح	ط.د. رياض بوعيسي
00213797056896	00213773840498	00213672090233	00213673992277
nononedjoua@yahoo.fr	gataf_1303@yahoo.fr	rima_finance@yahoo.fr	rb_34@yahoo.com
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	جامعة محمد خيضر بسكرة	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة

محور المداخلة: المحور الرابع: العولمة المالية والأزمة المالية والتحولات في التمويل

عنوان المداخلة: دور الأزمة المالية العالمية 2008 في تنامي الاهتمام بتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مختلف جوانب الأزمة المالية العالمية وكيف أثرت على اقتصاديات العالم والاقتصاد الجزائري خاصة، حيث سعت ال‌منظمات والدول إلى إيجاد حلول للحد من هذه الأزمة ؛ ويرى الباحثون والخبراء في الاقتصاد أن النظام المصرفي الإسلامي بديلا للنظام التقليدي الذي بانت عيوبه، وثبت عجزه في حل الأزمة المالية الحالية ، مما أثر إيجابا على تنامي الاهتمام بنظام التمويل الإسلامي كمنفذ استراتيجي للخروج من الأزمة المالية، إذ يعتبر التوجه نحو تفعيل الصيرفة الإسلامية تحديا بالغ الأهمية بالنسبة للدول الإسلامية عامة والجزائر خصوصا.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية العالمية، نظام التمويل، الصيرفة الاسلامية، الرهن العقاري، الجزائر.

Résumé

Cette étude vise à montrer les différents aspects de la crise financière mondiale et comment elle a influencé les économies mondiales et l'économie algérienne en particulier, où les organisations et les pays ont cherché à trouver des solutions pour réduire cette crise.

Les chercheurs et les économistes estiment que le système bancaire islamique comme substituant au système traditionnel qui a montré ses défaillances et a prouvé son incapacité face à la crise économique actuelle, ce qui a eu un impact positif sur l'intérêt porté au système

financier islamique en tant que débouché stratégique pour sortir de la crise financière. L'application du système financier islamique est considéré comme un défi très important pour les pays musulmans en général et l'Algérie en particulier.

Mots clés : La crise financière mondiale, système bancaire, l'économie islamique, le bail immobilier, l'Algérie.

مقدمة

لقد شهد النظام الاقتصادي العالمي عدة أزمات اقتصادية ومالية من بينها الأزمة المالية العالمية 2008، التي بدأت في منتصف 2007 في الولايات المتحدة الامريكية على إثر أسواق الرهن العقاري، حيث ظهر دور العولمة المالية جليا نظرا لترابط الأسواق المالية وتشابكها حول العالم مما سرع من وتيرة الأزمة وشمولها مختلف دول العالم. في المقابل شهدت البنوك الإسلامية خلال هذه الأزمة تأثُرات ضئيلة مقارنة بالبنوك الأخرى، حيث حقق النظام الإسلامي نجاحا ملحوظا في مواجهة الأزمة المالية العالمية، وأصبح سلاحا ثبت فاعليته لإخراج الاقتصاد العالمي من الأزمة في ظل عجز الحلول المقترحة لمختلف الدول.

ونظرا لمتطلبات ومطالب الشعوب الإسلامية وفشل النظام التقليدي في احتواء الأزمة المالية العالمية 2008، تنامى الاهتمام بتفعيل النظام المصرفي الإسلامي في الدول الإسلامية والجزائر خصوصا، إلا أن هذا النظام لا يزال يعاني من تحديات ومعيقات تقف أمام تطوره في الجزائر.

مشكلة الدراسة

من خلال ما سبق يمكن طرح المشكلة التالية: **ما هو دور الأزمة المالية العالمية 2008 في زيادة الاهتمام بتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟**

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في فاعلية الصيرفة الإسلامية كتوجه لحل الأزمة المالية العالمية 2008، وانعكاساتها على تغيير الاهتمام العالمي نحو مفهوم التمويل الإسلامي.

أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة الى تبيان مختلف جوانب الأزمة المالية العالمية 2008 ومسبباتها وأثارها على الاقتصاد العالمي والجزائري تحديدا.
- ابراز الاهتمام المتزايد بالنظام الإسلامي في العالم كعلاج للأزمة المالية العالمية.

– التحديات والعراقيل التي تواجه التحول من نظام التمويل التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي في الجزائر.

منهج الدراسة

نعتمد هنا على اتباع المنهج الوصفي التحليلي، نظرا لملاءمته لموضوع الدراسة.

محتويات الدراسة

سعيا منا إلى الإجابة على المشكلة المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى العناصر التالية: ماهية الأزمة المالية العالمية 2008، أثار الأزمة المالية 2008 على الاقتصاد العالمي، تنامي الاهتمام بالصيرفة الإسلامية، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

المحور الأول: ماهية الأزمة المالية العالمية 2008

شهد العالم أزمة مالية ظهرت سنة 2008 في حين تعود جذورها الى سنوات عديدة سابقة سببها أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية وما نجم عنها من نقص السيولة ثم خفض الانفاق الاستهلاكي الفردي الذي يمثل 75% من الاقتصاد الأمريكي، فقد تعرضت الأسواق الامريكية لهزة كبيرة فتأثرت جميع الأسواق الأوروبية والأسيوية وتبعتها الأسواق العربية.

أولا: تعريف وجذور الأزمة المالية 2008

1 تعريف الأزمة المالية

أزمة الرهن العقاري هي أزمة مالية خطيرة ظهرت على السطح فجأة فجرها في البداية تهافت البنوك على المنح قروض عالية المخاطرة، واعتبرت الأسوأ من نوعها منذ أزمة الكساد الكبير سنة 1929، بدأت الأزمة أولا بالولايات المتحدة الامريكية ثم امتدت الى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والدول الاسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة الامريكية خلال العام 2008 الى 19بنكا، كما توقع آنذاك المزيد من الانهيارات الجديدة بين البنوك الامريكية البالغ عددها 8400 بنك.[1]

2 –جذور الأزمة المالية 2008

للأزمة المالية العالمية 2008 جذور تاريخية فهي لم تكن وليدة سنة 2008 او 2007 بل تعود لبداية الألفية الجديدة في نهاية 2000، حيث كانت هناك أزمة في الولايات المتحدة الامريكية سميت أزمة "دوت كوم" متعلقة بشركات الانترنت، حينها قام البنك الفدرالي الأمريكي بخفض نسبة الفائدة من 6.5% الى 3.5% خلال شهور قليلة لزيادة السيولة في السوق وتشجيع الانفاق، وبعد هجمات 11 سبتمبر التي

تسببت بمشاكل اقتصادية أخرى مما استدعى تخفيض نسبة الفائدة الى 1% في شهر جويلية 2003 واستمر ذلك لمدة سنة.

وهكذا أدت هذه النسبة المنخفضة جدا للفائدة لتوفير سيولة هائلة في السوق، ما ساعد على ارتفاع أسعار العقارات وجذب جماعات المستهلكين للاقتراض، ما دفع البنوك التجارية للإقراض واستغلال فرصة ارتفاع أسعار العقارات وتقديم قروض ميسرة وبشروط بسيطة، ومع بداية 2006 تشبعت السوق العقاري وقل الطلب على العقارات، فارتفعت أسعار الفائدة الى مستوى 5.25% وعجز فيما بعد الافراد المستفيدين من القروض على دفع الأقساط المستحقة عليهم[2].

الشكل رقم1: ارتفاع نزع الملكية العقارية في امريكا

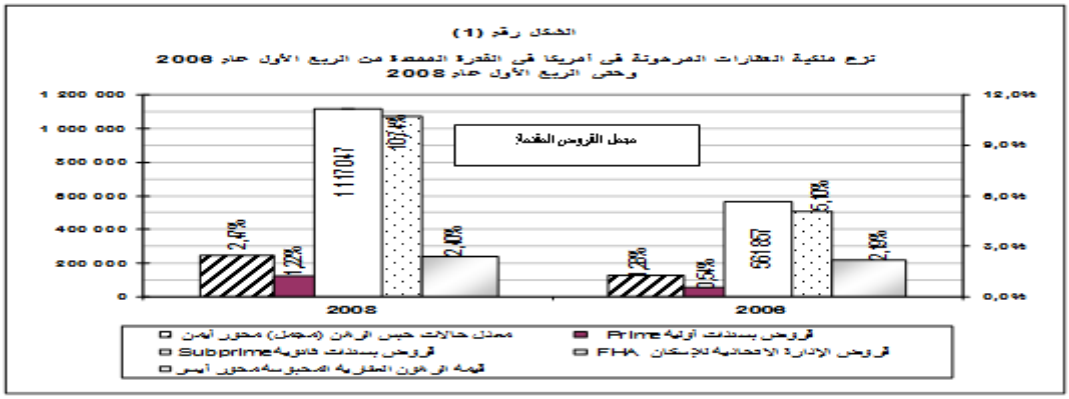

المصدر: نبال قصبة متاح على:

https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/10/10_2018_02_08!10_15_14_PM.docx

يظهر الشكل السابق الارتفاع الكبير في معدل نزع الملكية العقارية في الولايات المتحدة الأميركية والذي واكب حدوث أزمة الرهن العقاري إذ أن هذا المعدل تضاعف خلال عامين من 1.28% من مجموع القروض المقدمة في الربع الأول من عام 2006 الى 2.47% في الربع الأول من عام 2008.[3]

ثانيا: أسباب ومظاهر الأزمة المالية العالمية

أولا: الأسباب

يمكن حصر أسباب الأزمة المالية الى أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة وتتمثل فيما يلي:

1 **+الأسباب المباشرة:** وهي الأسباب الاقتصادية والمالية والمصرفية البحتة التي قادت مباشرة الى نشوء الأزمة في قطاع الرهن العقاري.

أ -**التغير في معدلات الفائدة:** ان قروض الرهن العقاري ممنوحة بمعدل فائدة متغير ومرتبط بسعر فائدة البنك المركزي، هذا يعني أن الأعباء المالية للتسديد عند الانطلاق تكون منخفضة من أجل اجتذاب المقترضين ثم تزيد بالتدريج، وعلى هذا الأساس ومع الارتفاع المفاجئ لنسبة الفائدة في الأسواق المصرفية الامريكية من 2% الى حوالي 7%، جعل المقترضين غير قادرين على تحمل أعباء ديونهم، وتفاقمت الأزمة بحلول النصف الثاني من عام 2007، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم.[4]

ب -**فقاعة المقامرة:** لقد جاءت فقاعة المقامرة من خلال تأمين حاملي السندات العقارية على أصل تلك السندات وعوائدها لدى شركات التأمين، وفي حالة فشل المقترض في الوفاء بما عليه من التزامات تقوم المؤسسة التأمين بسداد مستحقات حامل السند ثم يتم العقار فيما بعد، لتحصل شركة التأمين على مستحقاتها، لكن تعثر عملاء الديون العقارية وكذلك رداءة سندات تلك الديون وانخفاض القيمة السوقية لأصولها العقارية انعكس سلبا بصورة مباشرة على شركات التأمين من خلال مطالبة حاملي تلك السندات شركات التأمين بتغطية خسائرهم.

ج -**نمو نشاط المضاربة:** إن النمو المتعاظم في حجم قطاع المضاربة لم يقابله حصول نمو حقيقي مماثل في القيمة الاقتصاد للمؤسسات المصدرة لهذه الأسهم، لذلك فقد أجريت المضاربة في أسواق البورصات العالمية بصورة غير منضبطة وغير مستندة الى أسس اقتصادية سليمة، مما تسبب لا حقا بحصول عرقلة في التسديد وحصول الأزمة[5].

2 -**الأسباب غير المباشرة:**

1 -انتقل معظم اقتصاد العالم الى اقتصاد السوق والذي تغيب عنه ملامح العوامل الإنسانية والربح الاجتماعي وأصبحت اهم مرتكزات الاقتصاد الرأسمالي هو الربح المادي فقط.

2 -الفائض الكبير من السيولة لدى القطاع المصرفي والذي يبحث عن فرص مربحة للاستثمار وتحقيق اقصى ربح بأقل وقت ممكن.

3 -توريق الديون عبر السندات مصنعة وفق درجات المخاطرة اذ تمنح درجات الى السندات القروض العقارية الأقل مخاطرة والمضمونة أما الدرجات الأخرى فيمنح الى السندات ذات الدرجة المخاطرة العالية والمشكوك في تحصيل القرض، مما أدى الى انتشارها ليس في الأسواق العالمية فقط بل امتدت الى أسواق العالم.

4 +الانفاق العسكري الأمريكي لتمويل حربه في العراق وأفغانستان والارهاب والذي قدر ب 800 مليار دولار[6].

5 –العولمة لقد أدت العولمة لاسيما في مجال الأسواق المالية الى جعل العالم سوقا مالية واحدة تنتقل الأموال فيها بحرية على نطاق الكرة الأرضية يدعم ذلك وسائل اتصالات سريعة بطريقة يعجز المراقب على إدراك ابعادها.[7]

ثانيا: مظاهر الأزمة المالية

- افلاس متواصل لكثير من البنوك، والمؤسسات العقارية، وشركات التأمين، وقد بلغ عدد البنوك المنتهية 11 بنك، من بينها "بنك اندي ماك" الذي يستحوذ على 32 مليار دولار من الأصول، وودائع بقيمة 19 مليار دولار، ومن المتوقع مع منتصف عام 2009 غلق ما يقرب 110 بنك تقدر قيمة أصولها بحوالي 850 مليار دولار.
- تدهور حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية جراء تأثره بالقطاع المصرفي والمالي، وهو ما يفسر تقلب مستوى التداولات ترتب عنها اضطرابا وخللا في مؤشرات البورصة بتراجع القيمة السوقية ل 8 مؤسسات مالية عالمية بحوالي 574 مليار دولار خلال العام.
- ارتفاع نسبة الديون العقارية على نحو 6.6 تريليون دولار، بلغت ديون الشركات نسبة 18.4 تريليون دولار وبذلك فإن المجتمع الكلي للديون يعادل 39 تريليون دولار أي يعادل 3 أضعاف النتائج المحلي الإجمالي، كما بلغت نسبة البطالة 5% ومعدل التضخم 4%.[8]

المحور الثاني: آثار الأزمة المالية 2008.

أولا: على المستوى العالمي

بعد ان اجتاحت الأزمة المالية العالم بدرجات متفاوتة فقد شهدت كبريات الدول تغيرات كبيرة لم تحصل منذ فترة طويلة حيث تراجع أسواق المال في كل من تايلاند وماليزيا وهونك كونغ وإندونيسيا وسنغافورة وتايوان وكان تراجع سوق الصين اقل من نظيراتها الأسيوية حيث اعلتن البنوك في الصين انها لا تمتلك استثمارات مرتبطة بمشكلات الرهن العقاري الأمريكي، واما في أوروبا فقد وصف المحللون الماليون الأزمة بأنها ازمة خطيرة تهدد النظام المالي الأوروبي ولكنها ليست كارثية فقد تراجعت أسواق السويد وهولندا وبلجيكا والنمسا والدانيمارك وفنلندا وانخفض مؤشر (فاينانشيال تايمز) وداكس البريطاني وكاك 40 الألماني وفوستي الفرنسي وميبتل البريطاني وتوبكس الإيطالي وناسداك وداو جونز، حيث

قدرت بعض المصادر المالية خسائر الرهن العقاري بنحو 300 مليار دولار في أمريكا وحدها، 550 مليار دولار في دول العالم الأخرى.

كما انعكست الأزمة بتداعياتها على الاقتصاديات العربية حيث تأثرت كل من مصر والأردن والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا، كما ان دول مجلس التعاون الخليجي قد تضررت غالبيتها من جراء الأزمة المالية العالمية وكانت أشدها تأثرا هي امارة دبي[9].

ثانيا: أثر الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري

تأثر الاقتصاد الجزائري بلا شك من الأزمة المالية العالمية، ولكن بنسبة أقل نظرا لكونه يوصف بأنه نظام شبه مغلق، لأن علاقة الجزائر مع المنظومة المالية العالمية لا تتم إلا من خلال صادرات المحروقات التي شهدت اضطرابات في أسعارها من جراء الأزمة، الامر الذي كلف خزينة الدولة خسائر قدرت بمليارين ونصف مليار دولار بسبب الانخفاض في انتاج النفط.

كذلك انخفاض مستوى عائدات النفط والغاز، كبد خزينة الدولة خسائر بقيمة 170 مليار دينار جزائري، لان 80% من قيمة عائدات التصدير تدخل الخزينة كجباية نفطية تغطي بين 60 أو 70% من نفقات الدولة.

يمكن ارجاع تأثير الجزائر النسبي بالأزمة الى الأسباب التالية:

- عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر منفتحة على الأسواق المالية العالمية.
- عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك والمؤسسات العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.
- انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، ذلك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات وذلك ما جعله في مأمن من أي كساد يصيب الاقتصاد العالمي والكثير من الدول التي تعتمد على صادرات قد تأثرت بالركود والكساد.
- اعتماد الحكومة الجزائرية على الموازنة بسعر مرجعي للبترول يقل بكثير عن أسعار السوق وهذا ما يجنبها أي انعكاسات في حالة التذبذب في أسعار البترول (37 دولار للبرميل)[10].

المحور الثالث: تنامي الاهتمام بالصيرفة الإسلامية

أشاد كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بتجربة الصيرفة الإسلامية بشكل خاص أثناء الأزمة المالية العالمية، الى جانب اهتمام الجامعات الامريكية التي حققت أشواطا كبيرة في

قضايا الاقتصاد الإسلامي وأنشطة التمويل المرتبطة بالصيرفة الإسلامية لتلحق بها أوروبا حيث نجد انجلترا رائدة في هذا المجال[11].

أولا: مفهوم التحول نحو الصيرفة الإسلامية

ويقصد بالتحول الانتقال من الصيرفة التقليدية المبنية على سعر الفائدة الى الصيرفة الإسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، حيث شجع النجاح الذي شهدته الصيرفة الإسلامية العديد من المصارف العربية، بل والغربية منها الى التحول نحو الصيرفة الإسلامية وتبني أسس والاعمال التي تقوم عليها، لعل من إيجابيات تحول المصارف نحو الصيرفة الإسلامية إثراء الفكر المصرفي الإسلامي، وابتكار العديد من المنتجات المصرفية التي لم تكن موجودة من قبل لدى المصارف الإسلامية، حيث تمتلك المصارف التقليدية الخبرة المصرفية والقدرة المالية التي تجعلها تستقر في مجالات تطوير المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتنشأ إدارات متخصصة في هذا المجال[12].

ثانيا: مضاعفات الأزمة المالية

ما حدث في السنوات الاخيرة من ازمة مالية هزت الاسواق العالمية وأربكت الدول الكبرى على نطاق واسع ولا تزال اخطارها جاثمة على الاقتصاد الرأسمالي العالمي برمته، دفع الانظار بقوة الى البنوك الاسلامية وادوات الصناعة المالية الاسلامية الناشئة التي لم تطلها شظايا هذه الأزمة المتفاقمة لسبب جوهري رئيس يتعلق بتباين القواعد والاسس التي ترتكز عليها هذه التجربة الاسلامية المتنامية بشكل ملفت مع قواعد ومبادئ الاقتصاد الرأسمالي الكلاسيكي الذي يحكم نشاطات كل المؤسسات والبنوك العالمية بدون استثناء.

المشاركة في الربح والخسارة او بالتعبير الشرعي الغنم بالغرم: انه مجرد مبدا اقتصادي بسيط ولكنه على غاية كبيرة من المنطقية والاقناع والوجاهة في مقابل نظام الفائدة الذي كرس الجشع والانانية والبحث عن الربح السريع باي ثمن كان ولو على حساب انهيار النظام المالي العالمي برمته.

لقد تحولت انظار العديدين من الساسة وصناع القرار والخبراء في الغرب في ظرف وجيز بحكم تداعيات الأزمة الخانقة والمتفاقمة الى التأمل في اسباب نمو الصيرفة الاسلامية واقبال المزيد من الناس عليها ونجاحها في تجنب أزمة الرهن العقاري التي تشهدها السوق المالية ، لقد أدركوا جميعا ان قواعد النظام البنكي الرأسمالي بحاجة ماسة الى المراجعة والاصلاح والى ارشاد اخلاقي كبير للقضاء على التدهور والتردي الرهيب الحاصل في هذا المجال[13].

ثالثا: الاتجاهات المختلفة لموقف الاقتصاد الإسلامي من الأزمة

بعد أن تفجرت وتعمقت الأزمة المالية العالمية فقد انطلقت أصوات كثيرة تدعو الى الأخذ ببعض التطبيقات الاقتصادية الإسلامية كحلول ومخارج من الأزمة المالية العالمية وتبني المبادئ والقواعد والاسس التي تعتمدها المصارف الإسلامية خصوصا في مجال التعاملات والمعاملات المالية. وقد قدم بعض الباحثين الرؤى والأدلة التي تبرر جوانب القوة في الاقتصاد الإسلامي والتي تكفل – لو كانت قد اعتمدت –عدم حدوث مثل هكذا أزمات مالية كبرى. وفي حين ظل تصاعد الدعوات والحديث عن دور النظام الاقتصادي الإسلامي وقدرته على مواجهة هذه الأزمة المالية العالمية والتخلص من أثارها وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي فقد برز رايان واتجاهان متباينان بخصوص هذه الدعوات وهما:

الاتجاه الأول: يرى انه لا يجوز اقحام بعض التطبيقات الجزئية المأخوذة من النظام الإسلامي وتقديمها كحلول جزئية وترقيعها لفجوات واخفاقات النظام الرأسمالي الذي عجز عن منع وقوع الأزمة المالية العالمية، ولم يتمكن من الحد من أثارها الكارثية بعد وقوعها.

الاتجاه الثاني: يرى أصحاب هذا الاتجاه غير ما يراه أصحاب الاتجاه الأول، إذ أنهم يدعون الى انتهاز هذه الفرصة (الأزمة المالية العالمية التي تفجرت عام 2008) واستثمارها لصالح النظام الاقتصادي الإسلامي والدعوة الى بناء نظام اقتصادي عالمي جديد يرتكز على الفكر الاقتصادي الإسلامي.[14]

المحور الرابع: متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر

لقد تبنت العديد من الدول الإسلامية والعربية اصدار تشريعات وقوانين تنظم أعمال المصارف الإسلامية، ولقد كان لهذه الخطوة الأثر الكبير والواضح في ترسيخ دعائم العمل المصرفي الإسلامي.

أولا: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

ان الجزائر على غرار العديد من الدول الإسلامية والعربية وحتى الغربية، عملت على فتح المجال أمام البنوك الإسلامية لمزاولة نشاطها، الا أنها تتعرض للعديد من المعوقات والتحديات في سبيل تنمية نشاطها وتطوير حصتها السوقي.

حصة الصيرفة الإسلامية من السوق المصرفية المحلية:

يتميز النظام المصرفي الجزائري بهيمنة البنوك التقليدية على النشاط المصرفي، ادخارا وتمويلا، اذ تمثل حصة المصارف العمومية من اجمالي الأصول المصرفية 85.9% في حين أن المصارف الخاصة تبلغ حصتها 14.1%، ولا تتجاوز حصة المصارف الإسلامية 2% من اجمالي النشاط المصرفي الجزائري[15].

يوضح تطور التمويلات والودائع في كل من المصارف الإسلامية والتقليدية في الجزائر في الفترة ما بين 2011، 2013 بوحدة مليار وسعر الصرف للسنوات الثلاث المذكورة:

جدول رقم 2: تطور التمويل والودائع في كل من المصارف الإسلامية والتقليدية الخاصة في الجزائر

السنوات	تطور التمويلات			تطور الودائع		
المصارف	2011	2012	2013	2011	2012	2013
الاسلامية	0.961	1.004	1.123	1.539	1.741	1.846
التقليدية	6.299	6.294	7.781	8.535	10.214	11.5

المصدر: مصطفى عوادي، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في إطار الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، يومي 06-07 ديسمبر 2017، ص11.

الشكل رقم2: المقارنة بين تطور التمويلات والودائع بالاعتماد على معطيات الجدول

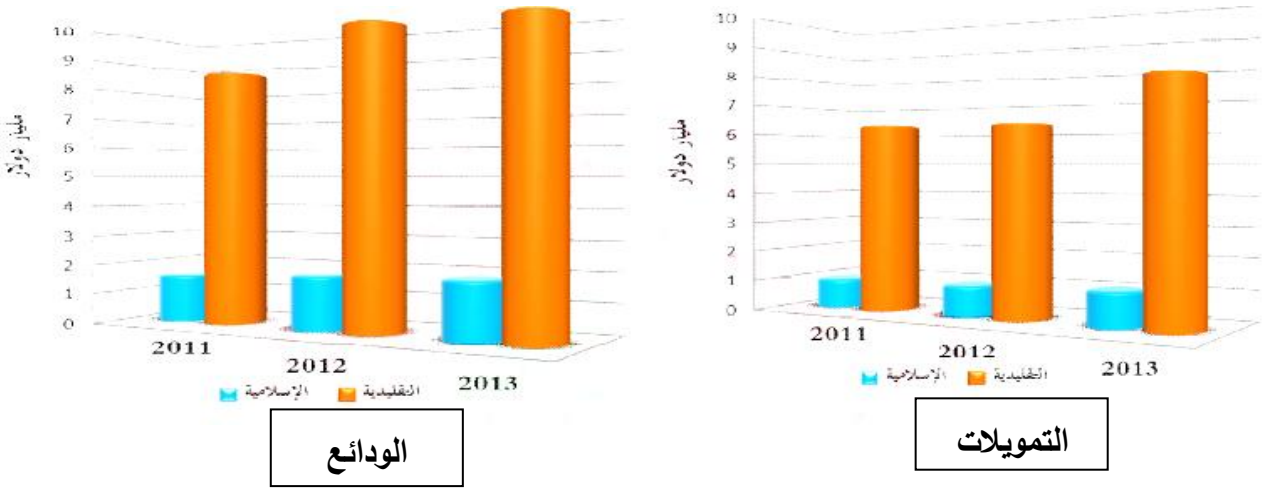

المصدر: مصطفى عوادي، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في إطار الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، يومي 06-07 ديسمبر 2017، ص12.

ثانيا: اعداد قوانين لتنظيم المصارف الإسلامية في الجزائر

من أجل ضمان انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل الإسلامي يجب سن قوانين مصرفية خاصة بالمصارف الإسلامية من أجل توفير إطار تشريعي واضح ينظم هذه المصارف ويتفق مع متطلبات الاقتصاد الوطني، ولتحقيق ذلك يتطلب اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات منها:

- إدراج ملف المصارف الإسلامية ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية.
- تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين واقتصاد وقانونين ومصرفيين وتكليفهم بالسهر على إعداد قانون المصارف الإسلامية.
- إشراك الجهات المعنية بالأمر مثل بنك الجزائر، وزارة المالية، وبنك البركة الجزائر.
- القيام بعمل خرجات علمية لدراسة تجربة المصارف الإسلامية المرتقب الأسس والسمات التالية:

✓ ضرورة أن تسري مواد هذا القانون على المصارف الإسلامية التي تنشأ طبقا لأحكامها أو تلك المنشأة حالة صدورها.

✓ تسري على المصارف الإسلامية أحكام القوانين الحالية والمنظمة للعمل المصرفي فيما لا يرد فيه نصوص خاصة في قوانين المقترحة وفيما لا يتعارض مع الطبيعة الخاصة للبنوك الإسلامية.

✓ يجب أن توضح القوانين المقترحة الشروط والمواصفات الواجب توفرها الإسلامية الخاصة لأحكامها.

✓ ضرورة النص في القوانين المقترحة على السماح للمصارف الإسلامية بالقيام بكافة الاعمال المصرفية والمالية والتجارية والعقارية وأعمال الاستثمار والتنمية والعمرانية وانشاء الشركات والمساهمة فيها في الداخل والخارج.[16]

✓ تنظيم العلاقة مع البنك المركزي: ان الاختلاف والتميز في طبيعة عمل البنوك الإسلامية، يفرض على البنك المركزي في أي دولة أن يتعامل بطريقة خاصة ومتميزة أيضا مع هذه البنوك، دون أن يعني ذلك خروجها عن دائرة الرقابة، بل المطلوب هو إيجاد واستخدام أدوات وأساليب خاصة لهذه الرقابة تتلاءم وطبيعة عملها[17].

ثالثا: آفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر

ان افاق تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر يمكننا تصورها في ظل المتغيرات الدولية والعولمة كما يلي:

1 –ان النجاح المنقطع النظير والتوسع الهائل الذي شهدته البنوك الإسلامية على المستوى العالمي والتي يتجاوز عددها 270 حاليا تجعل الجزائر مرشحة لدخول المزيد من هذه البنوك اليها، خاصة منها الشركات الدولية القابضة على غرار مجموعة البركة الدولية.

2- إذا زاد عدد البنوك الإسلامية في الجزائر سواء كأسماء جديدة أو كفروع فسوف تطرح إشكالية التعامل مع البنك المركزي بحدة اكبر، وهنا يمكن ان تسن قوانين خاصة لهذه البنوك على غرار ما حدث في بعض البلدان ذات الازدواجية في القوانين المصرفية.

3- يمكن ان تستغل البنوك الدولية العاملة بالجزائر ذلك الوعي الشعبي والرغبة في التعامل مع البنوك الإسلامية في فتح فروع لها خاصة بالمعاملات المالية الإسلامية على غرار ما قام به "سيتي بنك".

4- ان التطور الهائل والمستمر في تقنيات العمل المصرفي يفرض على البنوك الإسلامية مواكبة هذا التطور بما يتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية[18].

الخاتمة

ان تعرض الاقتصاد العالمي إلى أزمة مالية كبرى يقف وراءها النظام الربوي الرأسمالي الذي أثبت فشله في التصدي لهذه الأزمة اذ نتج عنها انهيار العديد من البنوك الكبرى في الولايات المتحدة الامريكية والعالم، إلا أن صمود البنوك الإسلامية إزاء هذه الأزمة أثار العديد من التساؤلات على المستوى العالمي، كما تنامى الاهتمام بمبادئ واسس الاقتصاد الإسلامي، ومن ثم الاعتراف بأهميته في معالجة الأزمات المالية العالمية 2008.

يعد تفعيل وتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر ضرورة حتمية يجب مراعاتها، ذلك ان التمويل الإسلامي يعتبر أكثر كفاءة واستقرارا وطلبا من المجتمع الجزائري، مقارنة بالتمويل التقليدي القائم على الربا. ومن هنا أصبح النظام الاقتصادي الإسلامي يطرح نفسه بقوة كبديل للنظام الرأسمالي الذي يقوم على قواعد لا تتفق مع شريعة الإسلام.

من خلال ما سبق نقترح التوصيات التالية:

- تشجيع المؤسسات المصرفية والمالية التقليدية على تقديم منتجات متماشية مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- انشاء مراكز للتعليم وتدريب متخصصة في العلوم المصرفية الإسلامية، وذلك لإعداد وتدريب وتكوين الإطارات المصرفية المؤهلة.
- انشاء أقسام متخصصة في تطوير الصيرفة الإسلامية وتدعيم الابتكار المالي.
- ضرورة الاستفادة من جهود وخبرة بعض الهيئات الإقليمية والدولية التي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية.
- تنمية سوق مالي إسلامي متكامل بمرتكزاته الثلاث: المؤسسة والأدوات والسياسات سواء ذات الأجل الطويل أو المتوسط أو القصير، بحيث تسير عمل المصارف الإسلامية مع باقي مكونات السوق المالي.

الهوامش

1- الداوي الشيخ، الازمة المالية العالمية انعكاساتها وحلولها، مؤتمر الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان طرابلس، لبنان، 2009، ص9.

2- فطيمة لبعل، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص23.

3- نبال قصبة، أسباب حدوث الازمة المالية العالمية والحلول المقترحة، ص3. متاح على:
https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/10/10_2018_02_08!10_15_14_PM.docx
تاريخ الاطلاع: 2018/12/27 على 17:58.

4- رفيقة صباغ، الازمة المالية وأثرها على الدول النامية دراسة تحليلية لأثر ازمة الرهن العقاري على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص103.

5- مريم طبني، الازمة المالية العالمية رؤية إسلامية، مجلة الاندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد7، صنعاء، اليمن، 2015، ص ص 153-155.

6- ايمان محمود عبد اللطيف، الازمة المالية العالمية الأسباب والاثار والمعالجات، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية جامعة سانت كليمنتس العالمية، العراق، 2011، ص115.

7- يسرى مهدي حسين، عبد العزيز شويش، الازمة المالية العالمية 2008، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 13، العدد 2، العراق، 2011، ص83.

8- فريد كورتل، كمال رزيق، الازمة المالية مفهومها أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20، بغداد، العراق، 2009، ص14.

9- نزهان محمد سهو، الازمة المالية العالمية الراهنة المفهوم الأسباب التداعيات، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، الجامعة المستنصرية، العراق، 2010، ص ص 265-266.

10- حمزة بعلي، بلال مشعلي، تأثير الازمة المالية على الاقتصاد الجزائري، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد 1، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2015، ص95.

11- اسيا سعدان، صليحة عماري، تنامي التمويل الإسلامي في ظل الازمة المالية العالمية الراهنة، المؤتمر العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، عمان، الأردن، 25-26 ديسمبر 2010، ص17.

12- عدنان محيريق، التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة للحالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية جامعة حمة لخضر الوادي، المجلد2، العدد10، الجزائر، 2017، ص58.

13- ناصر بوعزيز، عبد الرحمان أولاد زاوي، صناعة التمويل الإسلامي وسبل تطويرها، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الاجتماعي والمالية الإسلامية والتنمية، 15-17 أفريل، 2016، ص ص 13-14.

14- عمر خضيرات، الازمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة 2008 وموقف الاقتصاد الإسلامي منها، ص ص 15-16. متاح على:
https://bit.ly/2QSSBGf

15- مصطفى عوادي، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، 06-07 ديسمبر 2017، ص ص11-12.

16- محمود سحنون، ميلود زنكري، مبررات واليات انفتاح النظام المصرفي على العمل المصرفي الإسلامي، ص ص 13-14. متاح على:
https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/3487/1/36.pdf

17- سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010، ص311.

18- سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والافاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة، مجلة الباحث، المجلد 4، العدد4، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2006، ص28.